مسؤول قطاع المياه بالصندوق الاجتماعي للتنمية يتحدث لـ 14 أكتوبر :

الصندوق يركز نشاطه في قطاع المياه على الريف اليمني و أنجز منذ تأسيسه (1214) مشروعاً

الوضع المائي في اليمن متدهور والحل يحتاج إلى تضافر جهود الجميع

تعتبر مشكلة المياه في اليمن من المشكلات المعقدة فرغم كل الجهود التي تبذل من قبل مختلف الأطراف المعنية ما زالت قائمة وتحتاج إلى مزيد من الجهود لمواجهتها.

صحيفة (14 أكتوبر) ،لتسليط الضوء على تدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا الجانب والدور الذي يقوم به للمساهمة هي حل مشكلة المياه في بلادنا لا سيما في المناطق الريفية التي يتركز نشاطه فيها للتخفيف من معانات سكانها ،التقت بالأخ فيصل عبدالعزيز احمد المعزبي مسؤول قطاع المياه بالصندوق الاجتماعي للتنمية فإلى التفاصيل:

لقاء/ بشير الحزمي

تدخلات الصندوق في المياه تصل إلى (10 ٪) من السكان

فيصل عبدالعزيز المعزبي

بداية نود أن تعطينا فكرة عما يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية في قطاع المياه؟

- الصندوق الاجتماعي للتنمية في قطاع المياه يعتني كثيراً بالريف اليمني وعملنا في الصندوق أكثر ما ينصب في الريف اليمني حيث انه أكثر معاناة في الحصول على المياه، الصندوق منذ تأسيسه أنجز ما يقارب (1214) مشروعاً في قطاع المياه ،و (384) مشروعاً تحت التنفيذ وفي المرحلة الرابعة من توجهات الصندوق الاجتماعي للتنمية التي تبدأ من 2011م حتى 2015م تمت الموافقة على برنامج كبير لمواجهة شحة المياه في اليمن بمبلغ مائة مليون دولار يبدأ تنفيذه من بداية العام الجاري وهذا المبلغ مخصص لمواجهة شحة المياه حيث تم الاعتماد على معايير وطنية من تعداد 2004م السكاني أخذنا القرى التي فيها فقر المياه (100 ٪) وعدد سكانها أكثر من 300 نسمة ومؤشر الفقر العام فيها أكثر من (50 ٪) وما يقرب من 4400 قرية تم استبعادها حيث يتدخل فيها الصندوق ومشروع الأشغال العامة فبقيت بحدود (4200) قرية ربما نغطي منها من (1500-1000) خلال المرحلة الرابعة من المبلغ المعتمد (100) مليون دولار إن شاء الله عزوجل ولدينا ما يقرب من (30) مليون دولار لمواجهة طلبات المياه في المرحلة الرابعة 2011-2013م ، لذلك فالجهد الأكبر متوجه إلى برنامج شحة المياه ولدينا في المرحلة الرابعة توسع كبير في قطاع حصاد مياه الأمطار من أسطح المنازل الذي هو السقاية الخاصة والى الآن لدينا 498 مشروعاً تحت التنفيذ منها 223مشروعاً المنجز منها (124) مشروعاً و الموافق عليها (101) من خطة 2011م وعدد السقايات الكلية (43020) سقاية السعة الكلية 2.167.220 متراً مكعباً ، عدد المستفيدين من السقايات الخاصة فقط ما يقارب نصف المليون والكلفة الكلية (121) مليون دولار مساهمة الصندوق فيها 36 مليون دولار ومساهمة المجتمع 85 مليون دولار أي أن مساهمة المجتمع فيها تصل إلى 70 ٪ لأننا لا نعطيهم إلا الاسمنت والحديد والأنابيب فقط كمساعدة.

تنفيذ وتقييم المشاريع

ماهي الآليات المتبعه لديكم لتنفيذ وتقييم أنشطتكم في قطاع المياه خلال مراحل عمل الصندوق ؟

- هناك تقييم داخلي وتقييم خارجي من جهات دولية متخصصة والمرحلتان الأولى والثانية كانتا بدايات في قطاع المياه وتقييم الأثر لتدخلات الصندوق في 2006م اظهر أن هناك توجهاً كبيراً لحصاد مياه الأمطار وتقبلاً من الناس لأنه في المناطق الريفية والجبلية من الصعب جداً عمل مياه متنقلة فكان انسب حل أن نرجع لواقع اليمن وماعرف به آباؤنا وأجدادنا وهو حصاد مياه الأمطار وتم النجاح في هذا وفي المرحلة الثالثة تقييمات الأثر التي تمت مؤخراً في 2009م من قبل شركة عالمية محايدة أظهرت نتائج طيبة لحصاد مياه الأمطار وبالذات السقايات الخاصة و أوصت بالتوسع في هذا الاتجاه، وبالنسبة للتنفيذ غالباً في المرحلتين الأولى والثانية تم عبر المقاولات لكن في المرحلة الثالثة تم تنفيذ أكثر المشاريع عبر التعاقدات المجتمعية باستخدام آلية التنفيذ المباشر أو التنفيذ عبر عقود بسيطة من المجتمع من اجل إكسابهم خبرات وحالياً نقيم عملنا اولاً بأول ونعمل كل ما نراه مفيداً من الناحية الفنية ونحسنه دائماً ونأخذ بآراء المستفيدين لأنه يهمنا خدمة المستفيد ورأيه ورضاه عن الخدمة.

حواجز وسدود مائية

ماذا بشأن الحواجز والسدود التي كانت تحظى باهتمام الصندوق منذ بداية نشاطه.. هل من جديد في هذا الجانب؟

- الحواجز والسدود كانت تتبع وحدة المياه إلى نهاية عام 2010م وقد أنجزنا خلال الفترة الماضية أكثر من (100) سد سعة أكثر من (5) ملايين متر مكعب وكان أكثرها للشرب والاستخدامات المنزلية وبعضها للزراعة وعندنا تدخلات جديدة في البيضاء وفي بعض المحافظات للاستفادة من الحواجز المائية التي بنيت سواء من الصندوق أو من غير الصندوق وتوصل شبكات المياه وقد نجح الصندوق في هذا الاتجاه كثيراً وبالذات في محافظة البيضاء وهناك سدود بنيت من قبل بعض الجهات الأخرى تدخلنا فيها حيث كان المواطنون يطلبون أن نستفيد منها فتم عمل شبكات مياه واستفادت منها والصندوق يطمح في عام 2014م أن يشارك في مؤشرات السكان لعام 2014م بحيث تعطينا بيانات عن وضع المياه على مستوى كل قرية وتساعدنا في الاستهداف وتساعد وزارة المياه في التخطيط وكل الجهات العاملة ومنها الصندوق.

احتياجات كبيرة وإمكانيات محدودة

بالنظر إلى ما تعانيه بلادنا من نمو سكاني كبير وتركز معظمهم في الأريـــاف.. هل تتوفر لديكم رؤية لتعاطي مع هذه التحديات والسعي إلى تغطية اكبر والتوسع إلى مناطق أكثر وفق احتياجات السكان؟

- نحن نعاني من نمو سكاني مرتفع وايضاً من مشكلة التشتت السكاني حيث لدينا في اليمن ما يقرب من (40) ألف قرية معظمها في الريف وبالنسبة لما تحت القرية هناك محلات فالمحلات تصل إلى ما يقرب من (130) ألف تجمع سكاني وهذه تعقد عملية التنمية.. والصندوق الاجتماعي للتنمية يسعى إلى المناطق الفقيرة جداً ولذلك ركزنا في المرحلة الرابعة على خدمة أكثر السكان فقراً بالمياه في اليمن ولدينا مؤشرات مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة ومعايير الفقر المعتبرة في اليمن ، فنحن ركزنا على التدخل في ما يقارب (4) آلاف قرية أكثر ضرراً من حيث المياه وأكثر فقراً وهذه تمثل (10-15 ٪) من سكان الريف والمشكلة هي أن موارد الصندوق محدودة و التشتت السكاني يمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لنا ، و كانت والتوعية وتكاتف الجهود خبراء من العالم كله وكان الصندوق مساهماً في هذا المؤتمر ، وايضاً نساهم في الكثير من ورش العمل والفعاليات الوطنية وهناك تنسيق مع جهات عربية في موضوع المياه ولكن عبر وزارة المياه والبيئة وليس بانفراد من الصندوق ونحن نحاول أن نصل إلى أفضل التجارب عالمياً و موازاتها باليمن ووجدنا أن الشعب اليمني لديه خبرات قديمة حاولنا أن نعيدها من جديد.

التوعية باستخدامات المياه

أين يضع الصندوق مسألة التوعية بأهمية ترشيد استهلاك المياه سواء في الاستخدام المنزلي أو الزراعي في قائمة اهتماماته؟

- جانب التوعية مهم جداً وبالذات التوعية بالاستخدام المنزلي للمياه، فالاستخدام المنزلي يمثل (5-7 ٪) من استخدامات المياه ولكن 93 ٪ من المياه تذهب في الزراعة والكثير منها يذهب لسقاية القات وهذا الجانب يحتاج إلى تضافر الجهود ولدينا في الصندوق قسم خاص بالتوعية كان في السابق يتبع وحدة المياه والبيئة لكنه الآن أصبح يتبع وحدة الزراعة لأنه مكون يتعلق بشكل كبير وواسع بالزراعة وترافق كل مشروع مياه توعية باستخدامات المياه وتوعية من حيث الصرف الصحي الآمن والآن كل مشروع ينجز في الصندوق وحتى التي أنجزت في أعوام سابقة نعمل لها حملات بغرض التوعية باستخدامات المياه والتوعية بالصرف الصحي التام أو الكامل بقيادة المجتمع بحيث نوضح للناس أضرار التبرز في العراء ومشاكله الصحية والاجتماعية والبيئية وبحيث يدفع الناس إلى إنشاء حمامات خاصة وبيارات مسقوفة تقينا من الأمراض والملوثات.

معاناة عشناها

كلنا ننحدر من مناطق ريفية ولمسنا طوال سنوات حياتنا فيها مشكلة شحة المياه وصعوبة تأمين احتياجاتنا منها .. ماالذي قدمه الأخ فيصل لمنطقته وهي كما اعرف من أكثر المناطق معاناة في هذا الجانب؟

- مشكلة المياه عانينا منها فعلاً في قرانا عندما كنا صغاراً ويسعدني أن أحس أنني قدمت للجمهورية اليمنية شيئاً وقررت أن اخدم الكثير من مناطق اليمن من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث أنني عندما ازور منطقة سكانها يجلبون الماء من مسافة تستغرق 3 ساعات وارى النساء والأطفال أكاد ابكي ، وبعد أن تدخل الصندوق وتحسن الوضع يحس الإنسان بسعادة بالغة ، فاعتبر أن كل البلد بلدي وأهلي وأما منطقتنا ففيها مياه والحمد لله ولا نقدر أن نعمل إلا اليسير لكن الذي يسعدني هو انه على مستوى اليمن أحسست من عملي في الصندوق أن اليمن بلدي كله وأن كل قرية في اليمن هي قريتي ومعاناتها معاناة لأهلي وهذا يزيد من مسؤوليتنا أمام الله عز وجل وأمام الأمة ونسأل الله أن يعيننا.

رؤية مستقبلية

هل لديكم رؤية مستقبلية تسعون في الصندوق لتحقيقها في قطاع المياه؟

- رؤيتنا المستقبلية في قطاع المياه أن نتوسع أكثر وأتمنى أن يولي الصندوق قطاع المياه تمويلاً أكثر من المعتمد وأن، نتوسع أكثر لان الاحتياج في اليمن للمياه مهول وموارد الصندوق المحدودة والمحدودة لقطاع المياه لا تكفي وربما من خلالها نصل إلى حوالي (10 ٪) من سكان الجمهورية اليمنية الأكثر فقراً وضرراً وحاجة للمياه.

مشاريعنا تستهدف السكان الأكثر فقراً والأشد ضرراً واحتياجاً للمياه

عزل وهي مشاريع ناجحة جداً وطبعاً السدود والحواجز المائية تحولت إلى قطاع الزراعة في الصندوق.

وضع صعب جداً

كيف تقرؤون الوضع المائي في اليمن وتحدياته .. وما السبيل لحل المشكلة؟

- الوضع المائي في اليمن متدهور ويحتاج إلى تعاون وتضافر جهود الجميع والصندوق سعى للتنسيق مع الجهات الأخرى وقد نجحنا في هذا ووحدنا رؤية على مستوى اليمن هي الإستراتيجية الوطنية للمياه التي تبنتها وزارة المياه ونحن جزء منها وهناك توجهات الآن وجهود جيدة ولكن اعتقد على المستوى الأدنى نحن بحاجة إلى توعية للناس بحجم المشكلة وكذلك صناع القرار وغيرهم لأنه من الملاحظ أن المياه تهدر في الري بطرق غير حديثة وحصادنا لمياه الأمطار ما زال حتى الآن ضعيفاً على مستوى اليمن ، فالمشكلة كبيرة ومؤخراً عملنا ونسقنا مع مياه الريف لمسح مشاريع المياه المنجزة على مستوى ريف الجمهورية اليمنية التي وصلت إلى خمسة آلاف مشروع من الصندوق والأشغال واليونيسيف ومياه الريف وقد أظهرت البيانات نتائج طيبة بأن أكثر من (70 ٪) من المشاريع تعمل وما يقرب من 28 ٪ فيها مشاكل من عدة جهات وأظهرت تغطية للريف اليمني بحدود (30-40 ٪) فهذه ستعطي نتائج في المستقبل بإذن الله عز وجل وأكثر ما يساعدنا في التخطيط للمستقبل هو توفر البيانات السكانية ونشر فكرة السقايات الخاصة ودعم القطاع الخاص والعام لها تساهم إلى حدٍ ما في التخفيف من المشكلة لأنه لمسنا أن هذا القطاع ينتشر ويتوسع بشكل كبير فنساعد الناس بالاسمنت والحديد والناس يبادرون إلى حل مشكلتهم ، وبدلاً من أن تستثمر في القرية (100) ألف دولار لتنشئ لهم خزاناً عاماً ممكن أن تستثمر فيها (30) ألف دولار وتعمل لهم ما يغطي حاجتهم بالسقايات الخاصة وهذه طبعاً ليست في كل اليمن وإنما في اغلب مناطق الجمهورية وهي الممتدة من صعدة شمالاً إلى قرب عدن جنوباً وإن شاء الله بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات يمكن أن نعمل في الخمس السنوات القادمة شيئاً لهذا البلد.

مشكلة عربية

كلنا يعلم أن مشكلة المياه ليست مشكلة وطنية فحسب وإنما هي مشكلة يعاني منها الوطن العربي بشكل عام.. ترى إلى أي مدى يتم التنسيق مع جهات عربية والاستفادة من التجارب الناجحة للتعاطي مع مشكلة المياه في بلادنا؟

- نحن نحرص دائماً على الاستفادة من كل الخبرات في هذا الجانب على مستوى المنطقة العربية وبلدنا ضمن أفقر عشر دول في العالم في المياه حسب التقارير العالمية ولدينا طبعاً تواصل ومشاركات في بعض المؤتمرات التي تتبناها وزارة المياه وكان آخرها المؤتمر الدولي للمياه قبل شهر تقريباً وقد دعي إليه

العلاقة بين التربية البيئية والسكانية

أمين عبدالله إبراهيم

تعرف البيئة بأنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، بعبارة أدق هي مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية المترابطة فيما بينها، وتشكل موطناً للإنسان والكائنات الأخرى، يستمدون منه زادهم ويؤدون فيه نشاطهم تأثيراً وتأثراً.

وبكلمة أخرى، البيئة تعني المكان وما يتميز به من ظروف يعيش في ظلها الكائن الحي وتحيط به، وتظهر آثار تفاعل الإنسان مع محيطه واستجابته للرد على نحو مستمر على كل تغير قد يحدث في ذلك المحيط على طبيعة حياد الإنسان الحضارية والعقلية، فالبيئة بناءً على ذلك تتمثل في كل ما يحيط بنا ويؤثر على كافة الصعد: محلياً وإقليمياً وعالمياً، والواقع أن البيئة أو المحيط هي بكل بساطة المجال الجغرافي وهي لا تعني فقط العناصر الطبيعية والمادية، فهي تطال الأشخاص ونشاطاتهم وعلاقاتهم ومؤسساتهم.

ومثلما تخص الشؤون البيئية البلدان الصناعية، فإنها تخص البلدان النامية، إذ يمكن أن تكون نتيجة للتقدم التقني أو لانعدام التطور، وفي كلتا الحالتين، يمارس التبدل أو التغير السكاني دوراً مهماً في نشوء المشكلات أو في حلها، وأثره في استخدام الموارد وعلى توازن العناصر البيئية.

فالتربية البيئية في ضوء ذلك تتطلب عمليات الإدراك والفهم للعلاقات المتبادلة بين الإنسان ومحيطه المادي والحيوي، والمشكلات البيئية واكتساب قيم المحافظة عليها واكتساب مهارات اتخاذ القرار، والإسهام، بإيجاد الحلول من أجل تحسين نوعية الحياة، وكل ذلك بوصفه حلقة وصل بين التعليم والحياة بحيث يكون أو يشكل الإنسان الواعي بيئياً والمتمكن علمياً وتربوياً والمتعاون مع الآخرين.

وثمة اعتراف متزايد بالحاجة إلى مقارنة كلية شاملة للروابط القائمة بين السكان والبيئة لا ينظر إلى النشاطات السكانية على أنها عنصر مستقل بذاته، بل عنصر وثيق الصلة بالوعي البيئي، وبالتغيرات في نمط العيش والاستهلاك وبإصلاح الأراضي والحد من الفقر الريفي.

وبحسب توضيحات خبراء السكان والتنمية والتربية، فإن المفهوم الشامل للتربية السكانية - البيئية يتضمن دراسات تحليلية للعلاقات متعددة الجوانب بين السكان والبيئة بما فيها مفهوم التنمية والمستدامة، ويعد أكثر قبولاً وجاذبية من المفهوم الضيق لتربية سكانية تركز على الخصوبة والتكاثر البشري وتخطيط الأسرة، او بالمقابل لتربية بيئية تقتصر على الجوانب الطبيعية الفيزيائية للتغير البيئي الشامل، على أنه يلاحظ عالمياً أن التربية السكانية في المدن الأخيرة وبالذات بعد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994م أخذت منحى التوسع بعض الشيء في القضايا الديموغرافية والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي، وكانت أسرع نشاطاً نسبياً قياساً مع التربية البيئية.

الفقر في المجتمع اليمني ..الأسباب والآثار

فائزة أحمد مشورة

أضحى الفقر في المجتمعات النامية هو المعضلة الكبيرة والتحدي الخطير الذي يواجه العديد من الحكومات في الدول النامية، واليمن إحدى تلك الدول التي يعاني أغلب سكانها من الفقر، فقد أشارت العديد من التقارير إلى أن نسبة المواطنين اليمنيين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر يصل إلى ما يقارب (60 ٪) كما أشارت التقارير إلى أن معدل دخل المواطن يعد من أقل المعدلات في العالم. والحد الأدنى من مستوى المعيشة يتم تحديده في اتجاه قياس ظاهرة الفقر حيث أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يمكن أن تنعكس آثاره على كثير من الجوانب المعيشية، وتجدر الإشارة إلى أن المواطن اليمني يعاني من تدني مستوى المعيشة وزيادة أعداد أفراد الأسرة وما تحتاجه الأسرة من استهلاك للسلع. والنظر إلى حجم الاستهلاك هو لمعرفة أن هؤلاء لا يأكلون بالدرجة الكافية والكفيلة لسد الحاجة للعيش فقط بل إنهم غير قادرين على الالتحاق بالتعليم أو المستشفيات فالزيادة في حجم الأسرة قد يؤدي إلى الحرمان المادي وسوء التغذية وهما اشد أنواع الفقر وضوحاً، وهنا تكمن الإشكالية وأصبح من الضروري أن توحد الدراسات للتعرف على المؤشرات الحقيقية والتي تزيد الوضع الاجتماعي اليمني تعقيداً، بل هو الأساس في العشوائية وإيجاد الخدمات وهذا المتغير يتحدد من خلال إيجاد قاعدة بيانات حقيقية لنسبة الأفراد الذين لا يصلون إلى خدمات الصحة والتعليم والتغذية وتقدير الواقع بحسب المؤشرات التي تعبر عن ظاهرة الفقر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي، وبالرغم مما تحتويه اليمن من موارد اقتصادية كبيرة وإذا ما قورنت بدولة أخرى مثل الأردن سنجد أن الفجوة بين مستوى الفقر في البلدين كبيرة .. وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة التي تزحف بشكل ملحوظ وخطير وتظهر آثارها اليوم بل إن المشاهد الموجودة على أرض الواقع اليوم تثير القلق وتستدعي من الحكومة والفئة المثقفة في المجتمع اليمني الوقوف عند هذه الظاهرة لدراستها ومعرفة أسبابها، ووضع التصورات والإستراتيجيات الكفيلة بحلها وتجاوزها، فالأسباب كثيرة ومتشعبة لهذه الظاهرة، وأولها الاهتمام بالتنمية البشرية المؤهلة وإيجاد الفرص الكفيلة لتسخيرها في المواقع المناسبة وتطويرها من اجل إدارتها بالشكل العلمي الصحيح الذي يخدم المجتمع.

وثانيها البيئة المجتمعية وخصوصية طبيعة اليمن فلازالت العادات والتقاليد تعيق واقع التنمية والسير في طريق الازدهار والتقدم إلى جانب واقع الهجرات الداخلية وغير المنظمة فقد وضعت اليمن في مواجهات عديدة سياسياً وإجتماعياً أهمها ترك الأراضي الزراعية فلم تعد تستغل بالشكل المطلوب ما حول الأراضي الخصبة إلى صلبة أي جعلها مساحات لا قيمة لها بالرغم من حاجتها للأيدي العاملة المنتجة ..

إن الهجرات الداخلية واختلاف الواقع المعاش والبيئة جعلا اليمن تعيش صراعات قبلية ومناطقية وبطالة طويلة المدى بسبب اختلاف الواقع المعاش الذي أزداد سوءاً عما كان عليه سابقاً فهم يحتاجون إلى نصيب من الدخل والخدمات الأساسية ما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية، ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأن الفقر كظاهرة هو أكثر إنتشاراً في الريف.

والحقيقة أن اليمن اليوم في موقف حرج ولابد أن يعمل الكل حكومة وشعباً في سبيل وضع الحلول والمعالجات الناجعة لهذه الظاهرة واستثمار موارد البلاد الطبيعية والبشرية بالشكل الأمثل وفي إطار مكافحة الفقر للوصول إلى يمن بلا فقر (اليمن السعيد).

الجامعة العربية: الوطن العربي يدخل مرحلة المعاناة الحقيقية لنقص الموارد المائية

دمشق / متابعات:

دعا مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية ومقره دمشق إلى ضرورة حماية الموارد المائية العربية والحفاظ عليها. وقال المركز في بيان صحفي له صدر بمناسبة إحياء اليوم العربي للمياه الذي يحتفي به هذا العام تحت شعار (من أجل الأمن المائي العربي المشترك) إنه يتعين على جميع المسؤولين وفعاليات المجتمع المحلي المعنية وكل مواطن عربي القيام بما في وسعه لحماية كل قطرة ماء عربية وتوفيرها للأجيال القادمة من أجل تأمين تنمية مستدامة في المنطقة العربية وتحقيق الأمن المائي العربي.

وأشار المركز إلى أنه أصبح هناك قناعة لدى الدول العربية بأن مسألة الماء يجب أن تكون من أولويات السياسات الوطنية والإقليمية خاصة وأن الوطن العربي دخل مرحلة المعاناة الحقيقية الناجمة عن نقص الموارد المائية. وأوضح البيان الصادر عن المركز ان المنطقة العربية. من أكثر مناطق العالم فقراً بالمياه بسبب وقوع معظمها في بيئة صحراوية جافة وشبه جافة إلى جانب تزايد النمو السكاني والتوسع العمراني وزيادة الطلب على المياه وتلوث بعض الموارد المائية وسوء استخدامها وتوزيعها وإدارتها فضلاً عن التأثيرات السلبية للاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

ولفت المركز إلى أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية سواء الأراضي الفلسطينية المحتلة أو الجولان السوري المحتل او الجنوب اللبناني وسيطرتها وسرقتها للمياه العربية سواء المياه السطحية والجوفية وتلك التي تنهبها بشتى الطرق تظل خرقاً فاضحاً لكل القوانين والتشريعات الدولية .. موضحاً أن المجلس الوزاري العربي للمياه انتهى من وضع إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة التي من شأنها أن تضمن الحفاظ على الموارد المائية المتاحة كماً ونوعاً والعمل على تنميتها وتطويرها وحماية الحقوق العربية في المياه المشتركة مع دول الجوار على أساس قواعد القانون الدولي والاتفاقيات التاريخية واستعادة الحقوق المائية العربية من تحت الاحتلال.

يذكر أن جامعة الدول العربية تحيي في الثالث من مارس من كل عام اليوم العربي للمياه الذي أقره المجلس الوزاري العربي للمياه الذي اختار هذا اليوم في دورته التي عقدت في الجزائر من 29 - 30 تموز 2009 والذي يصادف تاريخ قرار مجلس جامعة الدول العربية بالموافقة على النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه.

وتهدف الجامعة من إحياء هذا اليوم إلى التذكير بأهمية المياه كعنصر ضروري للحياة والتنمية ولفت الانتباه إلى التحديات المائية التي تواجه العالم والمنطقة العربية بشكل خاص والحاجة إلى تضافر الجهود الرسمية والشعبية لمواجهتها.

ويهدف مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية ومقره دمشق إلى متابعة موضوع المياه العربية والمحافظة على الحقوق العربية في المياه وإعداد الدراسات في كافة القضايا المتعلقة بالمياه والمشكلات القائمة والعمل على صياغة موقف عربي موحد إضافة إلى حصر الموارد المائية في الوطن العربي وإعداد الأبحاث اللازمة لتقييم الموارد المائية وتحديد استعمالاتها الحالية واحتياجاتها المستقبلية بما يساعد على الاستثمار الأمثل لهذه الموارد.